

## \* عبد الرؤوف أرناؤوط

## الشيخ جراح: ضيوف فمستأجرون فمستوطنون

١٧ قيراطاً لوقف عبد ربه السعدي، و٧ قراريط ملك درويش حجازي تم تسجيل الجزء الأكبر منها كأرض وقف في سنة ١٢٢٩هـ. ويقول يحيى عبد ربه السعدي، متولي وقف الجزء الأكبر من الأرض: "في سنة ١٣١٠هـ هاجر بعض اليهود إلى القدس، وكانوا في حال يرثى لها، وجاءوا إلى أجدادنا وطلبوا منهم أن يحكروا لهم هذه الأرض، ونظراً لوضعهم واضطهادهم في أوروبا، فقد وافق أجدادنا على تحكير الأرض لشخص يهودي يدعى يوسف بن رحاميم ميوحاس". واستناداً إلى وثائق ومستندات يقول درويش سليمان حجازي، ممثل ورثة سليمان حجازي: "في ١٣١٠هـ أي بحدود سنة ١٨٨١م، قام متولي الوقف في حينه المرحوم عبد ربه بن خليل بن إبراهيم بتأجير الأرض إلى ميوحاس على أن يقوم المستأجر بدفع أجرة سنوية بإيجارة طويلة المدى تُعرف حسب القانون الشرعي باسم التحكير ولفترة أقصاها ٩٠ عاماً، وقد تم التحكير وفق إذن شرعي صادر عن المحكمة الشرعية العثمانية في حينه". وتشير المراجع التاريخية إلى أن سنة ١٨٨١ وما تلاها، شهدا تدفقاً ملحوظاً لآلاف اليهود من أوروبا إلى القدس بعد تعرضهم للاضطهاد، وقد سمحت القوانين آنذاك بتأجير، أو ما سمي تحكير الأراضي، لمصلحة اليهود، لكن ليس ببيعهم إياها. وبعد أن حصل ميوحاس على حجة التحكير جلب

**عندما** اشتد اضطهاد اليهود في عدد من الدول الأوروبية في سنة ١٨٨٠، وصل إلى مدينة القدس يوسف بن رحاميم ميوحاس طالباً المساعدة. في ذلك الوقت لم يخطر في بال عبد ربه بن خليل بن إبراهيم أن مسارعتة إلى دائرة الطابو التركية آنذاك من أجل تحكير قطعة من أرضه في حي الشيخ جراح لمصلحة هذا اليهودي ستتحول لاحقاً إلى نقمة على أحفاده الذين وجدوا أنفسهم الآن مطرودين من أرضهم لمصلحة أحفاد ميوحاس.

قصة نادرة لفلسطيني وفر المساعدة ليهودي تعرض للاضطهاد، غير أنها واحدة من عدة حالات باتت تتهدد حي الشيخ جراح بالتهويد من طرف جماعات يهودية تدعي ملكيتها أراضي في هذا الحي توطئة لفصل القدس القديمة عن امتدادها الشمالي عبر حزام استيطاني يبدأ من هذه الأرض وأرض الشيخ جراح المحاذية، مروراً بكرم المفتي وفندق "شبرد"، وصولاً إلى الجامعة العبرية التي ستصبح مرتبطة بالقدس الغربية على حساب عشرات المنازل الفلسطينية في هذا الحي الذي أصبح الأكثر استهدافاً من جانب جماعات المستوطنين.

وبموجب التسمية التركية، فإن هذه الأرض تحمل اسم "أرض الميقاع"، أما حالياً فهي تُعرف باسم "كوبانية أم هارون"، ومساحتها ٨ دونمات تقع قريباً من الخط الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي، وهي مقسمة إلى ٢٤ قيراطاً منها

أرض يهودياً إلى الأرض وقسمها إلى ٦٢ قطعة، الأمر الذي مكن كل واحد منهم من بناء بيت صغير بمساحة تتراوح بين عشرات ومئات الأمتار، وسكنوا فيها.

ويقول حجازي: "قام ميوحاس ببيع المنفعة بهذه القسائم الصغيرة إلى أفراد من الجالية الموسوية اليهودية في حينه، وقاموا بدورهم بتسجيل حصصهم في دوائر الطابو التركي وفقاً لما كان جارياً في حينه، وأيضاً ملكية الأرض سُجِلت باسم وقف عبد ربه وهذا ثابت في الكواشين التركية التي بحوزتنا".

وفي هذا الصدد يقول السعدي: "أجدادنا استصدروا حجة تحكير رسمية لمدة ٩٠ سنة، من ١٣١٠ إلى ١٤٠٠ هـ، بمعنى أن التحكير انتهى قبل ٣٠ عاماً، واستصدروا كواشين طابو من دائرة الأراضي التركية، واحداً يؤكد على أن الأرض وقف ويُدفع إيجارها، والثاني للحجارة التي بنيت، وبعد ٩٠ سنة فإن على أصحاب هذه الحجارة أن يحملوها ويرحلوا بانتهاء مدة التحكير".

استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٤٨، وقد عاش اليهود خلالها مع الفلسطينيين، وثمة ما يكفي من المستندات بعضها بحبر أزرق، والبعض الآخر بحبر أخضر، أو بأقلام رصاص، وقد كُتبت بخط اليد وأحياناً بلغة عبرية تثبت أن المستأجرين كانوا يدفعون الإيجار.

وقال السعدي: "لدينا وصولات منذ العام ١٩٢٩ و١٩٤٠ و١٩٤٢، وتوجد نسخ منها في سجلات دائرة الأوقاف تثبت أن هناك مَنْ كان يدفع للأوقاف، وقد أخذنا صوراً من سجلات الأوقاف تؤكد أن هؤلاء الأشخاص كانوا يدفعون لهم حكر الأرض وهذه الوصولات بأرقام وهي باسم المستأجر وبمساحة بيته وهناك من المستأجرين مَنْ كان يكتب الوصولات بخط يده وبلغة عبرية".

شكلت سنة ١٩٤٨ نقطة تحول، فمع اندلاع الحرب هرب اليهود إلى داخل الخط الأخضر بمن فيهم العائلات التي كانت تقطن كوبانية أم هارون، وبعد أن دخل الجيش الأردني سجل الأرض على أنها

لم يشكل انتهاء فترة التحكير نهاية هذه القضية، وإنما كان بداية معركة استمرت ١٠ أعوام في المحاكم الإسرائيلية برز خلالها سليمان درويش حجازي (أبو درويش) مدافعاً شرساً عن أرض يؤكد امتلاكها، وقادته في كثير من الأحيان إلى الأردن لاستصدار وثائق تدعم مواقفه إلى أن رحل من دون أن يرى الأرض تعود إليه. ويقول ابنه درويش: "لقد قضى والذي عمره في الدفاع عن القدس وكان دائماً يقول لنا القضاء الإسرائيلي وتحديداً المحكمة العليا هي مقبرة للحق العربي".

استناداً إلى السعدي فإنه "في العام ١٩٩٧ وقبل انتهاء فترة التحكير بقليل حاولنا جاهدين من خلال اجتماعات مع البلدية ودائرة الطابو أن نفهمهم بأن الأرض وقيية وأنه يجب إعادتها إلى الوضع الوقفي مع اقتراب انتهاء مدة التحكير، غير أنهم حاولوا التهرب دائماً، وبعد نقاشات وصلنا إلى استنتاج بأن لا فائدة من الكلام الودي وبالتالي توجهنا إلى المحكمة المركزية الإسرائيلية في العام ١٩٩٧ وتقدمنا بقضية طالبنا بموجبها بإعادة الأرض إلى الوقف مع انتهاء مدة التحكير".

لقد عاش المحامي حسني أبو حسين تفصيلات القضية منذ بدايتها وعلى مدى ١٠ أعوام، وما هو يقول: "في العام ٢٠٠٦ أصدر قاضي المحكمة المركزية قراراً برد طلب درويش حجازي ووقف

”جمعية اليهود الشرقيين“ و”جمعية كنيسة يسرائيل“ التي تدعي ملكيتها للأرض أنها تنوي إنشاء ٢٠٠ وحدة استيطانية على أنقاض هذه المنازل. أما ماهر حنون، صاحب أحد المنازل التي تم إخلاؤها، ثم استولى عليها المستوطنون، فيروي قصة هذه الأرض قائلاً: ”في عام ١٩٥٦ تم الاتفاق بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الإنشاء والتعمير ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين على توفير المسكن لـ ٢٨ عائلة لاجئة في حي الشيخ جراح، وقد قدمت الحكومة الأردنية الأرض، وتبرعت وكالة الغوث بتكاليف إنشاء ٢٨ منزلاً، وأبرم عقد بين وزارة الإنشاء والتعمير والعائلات الفلسطينية عام ١٩٥٦، وكان من أهم شروطه الرئيسية قيام السكان بدفع أجرة رمزية قيمتها شلن في السنة أي خمسة قروش بالعملة الأردنية، على أن يتم تفويض الملكية للسكان بعد انقضاء ثلاث سنوات من إتمام البناء. التزمت العائلات بدفع الأجرة، وتابع السكان مع الوزارة عملية تسجيل الأرض بأسمائهم، وتم مسح الأرض، لكن حرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧ حالت دون متابعة تفويض الأرض وتسجيلها بأسماء العائلات. وبالرغم من ذلك تصرف السكان كمالكين للأرض والمنازل، واستصدروا الإذن من وزارة الإنشاء والتعمير الأردنية للحصول على تراخيص بناء من بلدية القدس في عام ١٩٦٤، كما حصل السكان على إذن بتوسيع المنازل وتأجيرها إذا أرادوا.“

في تموز/يوليو ١٩٧٢ قامت الجمعيات الإسرائيلية بعملية تسجيل مجددة في دائرة تسجيل الأراضي في القدس، مدعية أنها تملك أرض الحي منذ سنة ١٨٨٥، بناء على مستندات مزورة طبقاً لمستندات تم جلبها لاحقاً من الطابو التركي والطابو الأردني. وفي سنة ١٩٨٢ بادرت الجمعيات الاستيطانية إلى إقامة دعوى إجلاء ضد ٢٤ عائلة فلسطينية تقطن الحي. ويتابع حنون: ”قامت ١٧ عائلة بتوكيل المحامي يتسحاق توسيا كوهين للدفاع عنها، وخلال المداولات تم عقد صفقة (اتفاق) اعترف المحامي

معو، وقد قدمنا استئنافاً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي أصدرت قراراً في ٢٩ أيلول [سبتمبر] ٢٠١٠ ردت فيه الالتماس وسجلت الأرض باسم مواطنين يهود كانوا قد استأجروها من يوسف بن رحاميم ميوحاس.“

وأضاف: ”قدمنا كل الوثائق التي تثبت الملكية الفلسطينية للأرض إلى المحكمة، وقد استصدرنا هذه الوثائق من المحكمة الشرعية في القدس والأرشيف العثماني في أنقرة ودائرة الأراضي في عمان، ابتداء من الوثيقة رقم واحد التي تؤكد أن وقف معو اشترى الأرض عام ١٨٠٧م، واللغة العربية المكتوب بها هذه الوثيقة لا يمكن لأي واحد منا اليوم أن يعرف كتابة تلك اللغة إطلاقاً، كما تم جمع الوثائق المطلوبة التي تثبت حق الوقف، غير أن المحاكم الإسرائيلية قررت أن الأرض تعود لیتسحاق وتسيبورا شماسي ولموشيه ليفي وأبراهام جاموس وبين إيعزر فايسمان، وكان يتوجب على المحكمة أن تسأل سؤالاً بسيطاً كيف أصبحت الأرض لهؤلاء الأشخاص؟ هل وعدهم الله بها؟“

وبإشارة إلى أن المحكمة استندت إلى أوراق مزورة فإن أبو حسين يخلص إلى أنه ”إذا أردنا العدالة الإسرائيلية في المحاكم الإسرائيلية فسوف لا نجد لها إطلاقاً.“ وقد حكمت المحكمة الإسرائيلية بأن الأرض لليهود، وما زال قاطنو ٢٠ منزلاً مقامة على هذه الأرض ينتظرون مصيرهم المجهول في ضوء تهديدات إسرائيلية بإجلائهم عن منازلهم حتى إذا كان القانون الإسرائيلي نفسه يتيح بقاءهم باعتبارهم مستأجرين محميين على الأقل.

ويقول المحامي أحمد الرويضي، رئيس وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية، إن الجماعات الإسرائيلية تخطط لإنشاء ٢٠٠ وحدة ومجمع تجاري على أنقاض هذه المنازل.

غير أن هذه ليست المأساة الوحيدة في حي الشيخ جراح، إذ في مقابل هذه الأرض ثمة أرض أخرى عليها ٢٨ منزلاً فلسطينياً تم إجلاء ٣ عائلات منها هي الكردي وعاوي وحنون، في حين تنتظر العائلات الأخرى مصيرها المجهول في ضوء إعلان

بموجبها باسم سكان الحي أن تلك الأرض تعود ملكيتها إلى الجمعيات الاستيطانية، وأضيفت على الاتفاقية المذكورة صفة قرار. ومن أجل منع استمرار النزاع بين الجمعيات وأهالي الحي، تم منح السكان وضعية مستأجرين يسري عليهم قانون حماية المستأجر ولا يمكن إجلاؤهم إذا قاموا بدفع بدل الإيجار الذي نص عليه القانون وكان ذلك في صيف ١٩٩١، في المحكمة المركزية في القدس".

وأضاف: "قام المحامي كوهين بتبليغ السكان بهذه الصفقة بعد إتمامها، وكأنه أحرز نصراً للسكان، وأنه استطاع حمايتهم من الإجراء من منازلهم، وأن الأجرة ستكون قليلة جداً.. أبرم المحامي تلك الصفقة لتثبيت ملكية الأرض للمستوطنين.. اكتشف السكان بأن الصفقة مؤامرة أضرت بهم كثيراً وثبتت الملكية للمستوطنين، وعلى إثر ذلك لم تدفع العائلات الأجرة وقامت بتوكيل المحامي حسني أبو حسين".

لم تقم عائلات حنون والغاوي بدفع بدل الإيجار للجمعيات الاستيطانية، لأن ذلك سيعتبر إقراراً منها بملكية الجمعيات الاستيطانية للأرض. وفي سنة ١٩٩٩ قامت الجمعيات الاستيطانية برفع دعوى جديدة ضد حنون والغاوي بحجة عدم دفعهما الإيجار، وقبلت المحكمة الدعوى وأقرت بأن حماية المستأجر أسقطت عنهما، ولذا يترتب عليهما إخلاء منازلهما، إلا أنه تم تجميد الإخلاء كي يتسنى البت في وضعية ملكية الأرض في القضية التي رفعها المواطن المقدسي سليمان درويش حجازي في سنة ١٩٩٧، إلى المحكمة المركزية في القدس ذات الاختصاص.

ويتابع حنون: "قامت الجمعيات الاستيطانية عام ٢٠٠٣ ببيع حقوق ملكية الأرض لشركة نحلات شعون، وهي شركة متخصصة في بناء المستوطنات، يملكها يهودي أميركي، وذلك للتهرب من عملية النقاش والبحث في حقوق الملكية بحجة وجود مالك جديد للأرض. كما قامت شركة نحلات شعون بتقديم مخطط لبلدية القدس الغربية من أجل إصدار رخص بناء لإقامة ٢٥٠ وحدة استيطانية،

وكذلك مجمع على أنقاض الحي بعد إخلاء جميع المنازل وهدمها".

وفعلاً، جرى إجلاء عائلات الكرد وغاوي وحنون من منازلها، بينما تنتظر بقية العائلات مصيرها، في الوقت الذي لا تزال المحكمة تنظر في ملكية الأرض.

وليس بعيداً عن هذا المكان يقع فندق "شبرد" الذي أوقف العمل فيه في سنة ١٩٦٧، والذي يضم في أجزاء منه منزل مفتي فلسطين الأسبق الحاج أمين الحسيني. وقد وُضع بتصريف حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي، في حين أن اللجنة الإسرائيلية لحماية المواقع التاريخية أوصت في سنة ٢٠٠٦ بهدمه بحجة أنه لا يتمتع بأي قيمة أثرية خاصة. وتؤكد حركة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية "أن العقار كان في العام ١٩٨٠ تحت مسؤولية حارس أملاك الغائبين الذي بدوره سرب العقار إلى المليونير الأميركي إيرفينغ موسكوفيتش". وتضيف: "في الثاني من تموز [يوليو] ٢٠٠٩ أقرت لجنة التراخيص المخطط المقدم إليها من قبل جمعية عطيرت كوهانيم الإسرائيلية، وأصدرت رخصة لبناء ٢٠ وحدة استيطانية في الموقع".

ونفى المهندس عدنان الحسيني، محافظ القدس، أي ملكية للمليونير اليهودي الأميركي إيرفينغ موسكوفيتش للفندق وقال: "الفندق مملوك لعائلة الحسيني وكل ما يقال عن شراء موسكوفيتش حق الاستخدام للفندق هو غير صحيح. إن موسكوفيتش لا يملك أي شيء في الفندق الذي يملكه أصحابه الموجودون في القدس والأردن، وإن ما جرى هو عملية احتيال اشترك فيها موسكوفيتش وحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي الذي يتصرف بأموال الفلسطينيين في القدس كيفما يشاء، ويستغل صلاحياته من أجل ابتلاع الأملاك العربية في المدينة في حين يغطي القضاء الإسرائيلي على ما يجري".

وقد نجحت عائلة الحسيني في القدس الشرقية المحتلة في إيقاف موقت لمخطط إسرائيلي لإقامة ٢٠ وحدة استيطانية في مكان الفندق بعد أن كانت

المفتي ومحيط الجامعة العبرية، وفي هذا تسلسل واضح في عملية القطع والبناء في داخل الأحياء الفلسطينية. "وأضاف: "من الواضح أنهم يريدون إنهاء قضية القدس وفرض الأمر الواقع في المدينة." إن مقار القنصليات الأوروبية التي تنتشر بشكل مكثف في الشيخ جراح، يمكن رؤيتها من أي موقع من هذه المواقع، غير أن هذه المخططات تنذر بمزيد من خيام الاحتجاج التي بدأت بها أم كامل الكرد، ثم عائلتا الغاوي وحنون، بينما تنتظر ٤٥ عائلة أخرى دورها. ■

الجرافات الإسرائيلية وصلت إلى المكان لتنفيذ الهدم. وإلى جانب فندق شبرد يوجد كرم المفتي، نسبة إلى المفتي الحاج أمين الحسيني، الذي وضعته الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية في جملة أهدافها، وإن كانت المحاكم الإسرائيلية لم تبت هذه القضية بعد. ويقول خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية: "المخطط الاستيطاني الذي يستهدف الشيخ جراح يبدأ من كوبانية أم هارون ثم منطقة الشيخ جراح ثم فندق شبرد ثم كرم

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحات ١٥ دولاراً (تجليد عادي)

٢٠ دولاراً (تجليد فني)